السوق الإسلامية المشتركة

فى إطار فكرة الوحدة الإسلامية

بقلم الدكتور / جعفر عبد السلام على

تقديم

خطة البحث :

١ - عندما تعقد ندوة أو مؤتمرا بين المسلمين ، فلا شك أن هناك هدفا نسعى إلى تحقيقه من الندوة أو المؤتمر وعادة ما يكون هذا الهدف علميا يراد إلقاء الضوء عليه بتجميع عدد من العلماء والمتخصصين حوله يقومون بدراسته وتحليله من مختلف جوانبه ، ثم ينتهون إلى تسجيل النتائج التى يتوصلون إليها من دراستهم ، وعادة ما تكون هناك توصيات تحدد طرق إعمال النتائج فى الممارسة العملية .

٢ - وكثيرة هى الاجتماعات والندوات والمؤتمرات وحلقات العمل التى تتم فى مختلف أرجاء العالم الإسلامى ، وكثيرة أيضا التوصيات والنتائج التى يتم التوصل إليها ، ولكن التطبيق - للأسف - هو ما يعوز أعمالنا المشتركة هذه .

٣ - ومنذ البداية أستطيع أن أوضح أن عديدا من الندوات التى نظمت وعقدت بين جنبات جامعة الأزهر قد وضعت كهدف ضرورى واستراتيجى لها ، الوصول إلى السبل التى تعيد إلى المسلمين توحدهم ، هذه الأمة الواحدة التى تجمع بينها صلات الدين ، والدم والتواجد فى منطقة جغرافية مهما بدت متسعة ومترامية ، إلا أنها مترابطة ، لقد تكونت ابتداء من القرن الثامن الميلادى الحضارة الإسلامية والدول الإسلامية وظلت تندفع بقوة لتحقيق غايات سامية لعدة قرون لعلنى لا أبالغ إذا قلت أنها استمرت حتى القرن الحالى مع الأخذ فى الحسبان لمراحل عديدة من القوة والضعف مرت بها فى هذه المسيرة الطويلة التى سارت بها حتى وصلت إلى ما هى عليه الآن . وما هى عليه

الآن أمر يثير الأحزان ، ويدعو - فى نفس الوقت - للتأمل ، ويجعل العمل المشترك لتجاوزه ، من ألزم الأمور التي يجب أن يسعى إليها كل مسلم غيور على دينه ، ويعرف ربه .

٤ - إننا نعيش فى إطار نظام عالمى جديد تشكل أو يتشكل منذ سنوات قليلة بعد أن انتهى فى التطبيق أحد النظامين الاقتصاديين والاجتماعيين ، الذى ساد لفترة طويلة وأوجد نظام الاستقطاب الدولى والحرب الباردة والانقسام الأيدلوچى ، أقصد النظام الشيوعى ، وبدأ العالم يصحو على تغيرات أظنها ستكون عميقة ، وكان من اللازم أن تكون لنا نظرة استراتيجية على ما حدث ويحدث لنساهم فى البنيان الجديد ، وفى التطوير الجديد بدلا من أن ننتظر ما عساه يحدث ، وما نواجه به كعرب وكمسلمين من القوى الأخرى الغالبة فى النظام الدولى الجديد .

٥ - هل أخالف الحقيقة إذا قلت أن التنظير لمستقبل أوطاننا الإسلامية ، ولمستقبل أنظمتنا السياسية والاقتصادية هو أحد الأهداف الكبرى التى تبتغيها رابطة الجامعات الإسلامية من كل ندواتها ومؤتمراتها .

إننا نردد فى عديد من اجتماعاتنا ومؤتمراتنا أن السودان مثلا يمكن أن يتحول إلى منطقة لإنتاج الغذاء ، ليس للعالم العربى أو الإسلامى فحسب ، بل لكل العالم ، فتلك الملايين الكبيرة من أفدنة الأرض الصالحة للزراعة متروكة مهملة ، وهى تحتاج إلى استثمارات بعدد من المليارات المملوكة للمسلمين والمودعة فى بنوك أجنبية فى مختلف أنحاء العالم تتعرض للنهب المنظم وتقيد لحساب الدول أو الأشخاص فى حسابات يلتهمها التضخم وتثير لعاب الدول والأشخاص ، وتتعرض من ثم للنهب والسلب بشكل مباشر وبشكل غير مباشر .

إن الدروس التى نمر بها عديدة ، وهى كفيلة بأن تعلمنا أن هذه الأموال العربية مخطط لها أن تستهلك فى غير ما ينفع العرب والمسلمين . وأن أقرب هذه الدروس هو درس حرب الخليج ، فقد رأينا الكويت تدمر ، ورأينا العراق تدمر فى أيام قليلة ، وندفع نحن العرب والمسلمون ثمن هذا التدمير ، نستهلك الأسلحة التى مضى عليها الزمن ،

وننظف المخازن فى أمريكا وأوربا ، ثم ندفع الأموال لتطوير الأبحاث لإنتاج أسلحة جديدة، ففواتير الحرب من الأموال وصلت إلى أكثر من مائة مليار دولار أمريكى ، والهزيمة النفسية والاجتماعية والتباعد العربى والإسلامى أثمان فادحة أخرى تضاف إلى درس هذه النكسة ، والتحكم فى المصير لعالمنا العربى والإسلامى من قبل القوى الأجنبية المتربصة بنا دائما ، أخطر النتائج وأكبر الدروس التى يجب أن نتعلمها من هذا الدرس القاسى الذى مر على حدوثه الآن عامٌ ونيف فحسب ، فهل آن الأوان أن نعتبر ؟

إننى أقدم هذه الورقة متناولا دراسة علمية لأحد السبل التى يجب أن نسلكها فى طريق وحدتنا حتى لا يتحول الخطاب فى مؤتمراتنا إلى خطاب سياسى يسجل الآمال ، ويستنفر الهمم ثم ما يلبث أن يخفت صوته ، ويزول أثره بعد وقت طال أم قصر ، إننى أريد أن أضع التنظير العلمى لإحدى المسائل التى لا شك أنها تشغلنا كمسلمين والتى لا يمكن أن يتم تجاهلها فى مؤتمر هام كهذا المؤتمر ، ألا وهى مشكلة الوحدة والتكامل بين مختلف الأقطار الإسلامية ، ولو فى أضعف صورها حيث أن الطموح ، ووضع آمال كبيرة دون أن تحقق شيئا منها يدفع إلى القنوط ، ويهزم الإرادة ، ويجعل الانطلاق إلى تجارب أخرى ، أمرا محفوفا بالمخاطر .

وسنقسم دراستنا إلى ثلاثة مباحث ، نعرض فى المبحث الأول لفكرة السوق المشتركة ، وللمزايا التى تحققها ، ونتناول فى المبحث الثانى عوامل التكامل بين الأقطار الإسلامية وكيف يمكن أن تؤدى إلى قيام السوق المشتركة ، ونتناول فى المبحث الثالث سبل إقامة السوق المشتركة .

١ - أن السوق تمثل نوعاً من أنواع التكتلات الاقتصادية بين الدول المستقلة . لذلك فالسوق المشتركة تمثل علاقة دولية إذ تجرى فيها علاقات خارج الدولة الواحدة ، لذا يقوم بتنظيمها القانون الدولى .

٢ - إن هذا التكتل يعد على درجة ليست صغيرة من القوة ولكنه ليس دائما نهاية المطاف بالنسبة للدول التى تريد التكتل ، لذا فقد تسبقه عمليات تكتل وقد تلحقه عمليات أخرى .

من ذلك أن الدول قد تقيم فى البداية منطقة للتجارة الحرة ثم اتحادا جمركيا ، ففى منطقة التجارة الحرة تلغى الرسوم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ، لكن لا توضع تعريفة جمركية موحدة تطبق على معاملات كافة الدول مع العالم الخارجى . أما فى الاتحاد الجمركى فإن الدول تلغى الرسوم والتعريفات الجمركية بينها ، وتضع تعريفة جمركية مشتركة للدول الأعضاء تطبق فى معاملاتها مع العالم الخارجى ، لكن ذلك لا يمتد - كما هو الحال فى السوق المشتركة - إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج والخدمات والمدفوعات وحرية التوطن والمنافسة ، وسياسة النقل والسياسة الاجتماعية [٢] .

ومن ناحية أخرى فإن السوق المشتركة لا تكون عادة نهاية المطاف بالنسبة لدول السوق ، وإنما هى تسعى فى النهاية من إقامة السوق إلى التكامل والاندماج الكاملين حتى تكون فى النهاية وحدة اقتصادية حيث تعمل الدول فيها من خلال أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة فى المجال الاقتصادى ، وربما تتحول إلى وحدة سياسية .

٣ - تتضمن السوق بشكل رئيسى إلغاء القيود المفروضة على انتقال السلع والخدمات ومختلف عناصر الإنتاج وقيود تحويلات رءوس الأموال والتكنولوجيا وكذلك الأفراد. لذلك تختفى تأشيرات الدخول ، وتسهل التجارة ويتعامل الأفراد فى داخل السوق كما لو كانت دولة واحدة .

٤ - وتتضمن كذلك التعامل مع العالم الخارجى من خلال تعريفة جمركية واحدة تفرضها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجى وتحل هذه التعريفة محل التعريفات الجمركية الوطنية .

المبحث الأول

فكرة السوق المشتركة

تعرف « السوق » فى اللغة العربية بأنها موضع البياعات ، ويقال تسوق القوم إذا باعوا واشتروا .

وفى المعنى الاصطلاحى يعنى السوق المكان الذى يتم فيه التبايع بين الناس ، ويسوق العديد من علماء الاقتصاد تعريفات للسوق لا تخرج كثيرا عن هذا المعنى ، كالقول بأن السوق منطقة يتصل بها المشترون والبائعون إما بطريق مباشر أو عن طريق وسطاء لهم [1] .

أما السوق المشتركة فهى تعنى التكتل الاقتصادى الذى يقوم بين دولتين أو أكثر بهدف تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة بينهم وتتضمن تدابير لخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية على التبادل التجارى بين الأعضاء واتباع سياسة جمركية موحدة تسرى على العلاقات التجارية بين الأعضاء والعالم الخارجى وبالجملة تتم إزالة العوائق التى تعترض انتقال رؤوس الأموال أو العمال بين الدول المتكتلة .

وفى تعريفات أخرى نجد من يقول بأن السوق مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى بين دولتين أو أكثر تلغى فيها القيود على التجارة وتنتقل عناصر الإنتاج من بلد إلى بلد آخر داخل بلاد السوق بكل حرية دون قيود أو حواجز ، وفى نفس الوقت ، تتبع دول السوق نظاما جمركيا واحدا فى التعامل مع العالم الخارجى كما لو كان هذا العالم يتعامل مع دولة واحدة .

كذلك القول بأن السوق المشتركة تعنى الوضع الذى يتحقق من خلاله انتقال السلع والخدمات والأموال والأفراد مع تقرير حق العمل لكل الأفراد من دول السوق .

ويمكن أن نستخلص من التعريفات السابقة بعض الخصائص الموحدة لفكرة السوق المشتركة وهى :

المزايا التى تحققها السوق المشتركة

تحقق السوق المشتركة ميزة التمتع بالسوق الواسع الذى تتداول فيه السلع والمنتجات لدول السوق فى كل الأقاليم كما لو كانت إقليما واحدا ، كما أنها تحقق مزايا تقسيم العمل بين كل دول السوق بما يؤدى إليه من الخفض فى تكلفة المنتجات والتفوق فى الإنتاج كذلك تحقق أفضل الأوضاع لمختلف عناصر الإنتاج فى الدولة بتحركها فيه بحرية واسعة ، وسنتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل :

اولا : السوق الواسع :

إن الانطلاق إلى تكوين سوق على مستوى ٤٦ دولة إسلامية يوفر العديد من المزايا الاقتصادية لهذه الدول جميعها . هل نذكر هنا صيحة ألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى « التصدير أو الموت » . لقد عبرت هذه العبارة عن مشكلات الدول الصناعية والتى تزايدت بدون شك فى العصر الحاضر ، فالإنتاج الصناعى يحتاج إلى الأسواق التى تستوعبه وبقدر ما يكون السوق مفتوحا أمامها ، كلما ساعد ذلك المنتج على العمل والإنتاج [٢] .

وللأسف فإن أسواق الدول الإسلامية محدودة ، مما يؤدى إلى إحجام العديد من المنتجين عن الإقدام على إقامة مشروعات كبيرة خاصة فى ظل تبعية العديد من هذه الدول ، إن لم يكن كلها ، للدول المتقدمة والتى تستأثر بأسواقها بشكل أو بآخر ، لذا عندما تنشأ السوق الواحدة ، فإن ذلك من شأنه تشجيع الإنتاج والنمو ، وتشجيع قيام سوق رأسمالية متطورة تساعد على استثمار رءوس الأموال فى المنطقة الإسلامية بدلا من الهرب بعيدا إلى حيث توجد فرص أفضل لشراء الأسهم والسندات والمشاركة فى المشروعات الإنتاجية فى الدول الغربية وأوربا كما يحدث حاليا بالنسبة لأموال البترول العربى .

كذلك يؤدى اتساع السوق إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المتعطلة وزيادة الكفاءة الإنتاجية لها مما يؤدى إلى خفض التكاليف وخفض الأسعار بالتبعية الأمر الذى يتيح الفرصة واسعة أمام الدول الإسلامية لإنتاج سلع يمكن أن تنافس بها فى الأسواق الدولية الأخرى .

ثانيا : التخصص وتقسيم العمل :

لا شك أن التخصص وتوزيع العمل هو أساس التفوق فى الإنتاج فى العصر الجديد، ومؤدى ذلك وجوب توزيع المشاريع الإنتاجية بين الدول الأعضاء على أساس ما تتمتع به كل منها من مزايا نسبية فى الإنتاج بحيث تصبح هذه المشاريع أجزاء متكاملة فى اقتصاد واحد ، كما تستطيع المنافسة فى الدول الأخرى ، ويجب الحرص على أن يكون التخصص فى إنتاج السلع أو المواد التى تتمتع فى إنتاجها بالميزات الفعلية من حيث تكلفة الإنتاج ودرجة الجودة وتوفر الإمكانات المادية والبشرية فيها .

ويؤدى هذا التقسيم إلى أن الدولة يمكنها أن تشترى السلع من السوق بسعر أقل من تكلفتها لديها ، كما أنها ستتفوق فى إنتاج نوعيات من السلع وتقل تكلفة هذا الإنتاج لديها عن باقى دول السوق ، بما يؤدى إليه ذلك كله من فائدة للأفراد فى كل أجزاء السوق .

كذلك فإن التخصص داخل مجموعة دول السوق مجتمعة لا يضيع الفائدة من قلة التكلفة إذ لن تكون هناك منافسة تؤدى إلى الخسارة .

والواقع أن الدول الإسلامية قد طبقت هذا المبدأ فى عصر الازدهار ، حيث ظهر التخصص بين مدنها الكبرى ، حيث ظهر القماش الدمشقى والمشغولات المصرية والسجاد العجمى ، وتفوقت عواصم أخرى لأقاليم الدول الإسلامية فى صناعات الصابون والعطور وثالثة فى الحرير ورابعة فى الأسلحة والأوانى والأثاث وهكذا .

وإذا كانت الأمور قد تغيرت الآن لأسباب كثيرة بحيث لا يمكن أن يعود التخصص وتقسيم العمل الذى ساد فى الماضى ، إلا أنه يمكن أن يعود بشكل جديد بحيث يتم توزيع التخصصات على ضوء توافر المواد الخام بشكل أكثر كثافة فى إقليم معين .

ثالثا : تحقيق تنمية الدول الإسلامية :

يؤدى قيام السوق المشتركة إلى الإسراع بخطى التنمية لدى رأس المال والخبرات الفنية المتنوعة ، فضلا عن المنظمين والمواد الخام .. إلخ ، وإذا كان من الصعب أن تتواجد هذه العوامل فى مكان واحد ، فإن إقامة السوق المشتركة سينتج استفادة كل بما لدى الآخر

من عوامل . حقيقة ربما لا تكفى الموارد الموجودة لدى الدول الإسلامية لدفع عجلة التنمية فى كافة المجالات ، ولكن التعاون فى إطار السوق سيقلل إلى حد كبير حجم ما تحتاج إليه الدول فى مجموعها من تكملة ، كما سيطور الموجود ليغطى الاحتياجات ، فضم الجهود المشتركة للعمل والإنتاج يضيف إلى القائم ويغنى عن الكثير .

وقد اهتمت الجمعية العامة بقضية تنمية الدول النامية من خلال التعاون بينهما ، فقد ورد باستراتجية التنمية التى تضمنها العقد الثالث ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وجوب إنشاء وتشجيع جمعيات المنتجين الدولية وضرورة قيام تعاون كبير بين الدول النامية ، وتقوية الروابط الوحدوية بينها سواء على النطاق الدولى أو الإقليمى .

كذلك توجد قضايا مشتركة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى المساعدات الدولية سواء عن التجارة ، أو عن طريق تقديم المساعدات المالية والفنية ، ولا يمكن أن تتحقق إذا وقفت الدولة النامية - وكل الدول الإسلامية تصنف فيها - هذا الموقف المنفرد الذى يجعلها كالأغنام الهائمة تفترسها الذئاب يوما من بعد يوم فإذا اتحدت وتقوت ، استطاعت أن تواجه هذه الذئاب وتوقف زحفها عليها .

والواقع أن تخلف الدول النامية ينتج من تخصصها فى إنتاج مادة واحدة من المواد الأولية منها زراعية ، أو استخراجية تقوم بتصديرها كما هى ، كما أن هذه المادة تتركز تجارتها فى سوق خارجى واحد ، ومن ثم يتحكم السوق فى تحديد أثمان هذه المادة ويؤدى ذلك إلى نتائج وخيمة ، مثل ارتفاع نسبة عامل التجارة الخارجية إلى رأس المال القومى ، وتغشى مظاهر السيطرة النقدية على كل قطاعات الإنتاج . لذا لابد أن تتعاون معا لرسم السياسات الكفيلة بالاستفادة من مواردها الأولية تجاه العالم الخارجى ، ودعم التجارة البينية بين بعضها البعض فى نطاق هذه المواد وفى نطاق المواد المصنعة أيضا . وكذلك من السهل نقل التكنولوجيا بين الدول الإسلامية ، فلن تمر بالمتاعب التى تمر بها عند نقلها من الدول المتقدمة وكذلك فإنها ستستفيد من تجارتها المشتركة فى نقل التكنولوجيا بحيث لا تنقل إلا ما يناسبها منها .

المبحث الثانى

عوامل الوحدة والتكامل بين الاقطار الإسلامية

الواقع الحالى للدول الإسلامية :

١ - لم تكن الدول الإسلامية التى تتواجد الآن على الخرائط الدولية بشكل منفصل لكل حدوده ، ولكل حكومته وسيادته على هذا النحو منذ وقت طويل ، وإنما هذه الوحدات المنفصلة كانت جزءا من دول عالمية كبيرة سادت الأرض وحكمتها لمدة طويلة بدأت منذ القرن السابع الميلادى وظلت حتى السنوات العشرين الأول من هذا القرن ، على الأقل فى الجزء الأكبر منها . ظلت دولة الخلافة الإسلامية قائمة تجمع بين المسلمين فى هذه الرقعة الواسعة من قارة آسيا التى شهدت مولد النبى - صلى الله عليه وسلم - وبعثته ، ثم نشر دعوته فى الجزيرة العربية ثم فى مختلف أنحاء الأرض عندما قام خلفاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - بحمل الرسالة ، وجيوش المسلمين بنشر الدعوة بين أقطار وتجمعات عديدة ، أقبل أهلها على الإسلام بشغف ، وأنار الله قلوبهم وعقولهم لدينه ، وذلك فى أقطار واسعة تمتد بين قارات آسيا وأفريقيا وأوربا ، العالم المعروف حينذاك حيث لم تكن أمريكا قد اكتشفت بعد .

٢ - ولكن حقائق العصر الذى نعيش فيه تقول بأن دولة الخلافة الإسلامية والتى انتقلت إلى العثمانيين فى ظروف تاريخية معروفة منذ القرن الخامس عشر ، تفككت وصارت دولا عديدة منفصلة وربما مختلفة فى أغلبها ، وتموج الساحة فى كل دولة بأفكار عديدة تتصل بالسيادة وأصول الحكم ، ولكن الملاحظ أن اتجاها قويا بكل دولة إسلامية لعلنى لا أغالى إن قلت أنه أمنية تحتية لمختلف الناس فى كل هذه الدول بالعودة إلى الوحدة أو على الأقل بإيجاد قدر من التكامل والتنسيق بين مختلف هذه الوحدات التى انجرفت إلى التواجد فى الشكل القومى الذى وجدت فيه الدول الأوربية منذ بداية عصر النهضة وحتى الآن بدون إرادة واضحة فى معظم الأحيان .

٣ - لقد آل إلى أوربا - الحضارة والقوة الحديثة - حكم العالم فى العصر الحديث ، وتولت زمام قيادة مختلف الأمم والشعوب طوعا أو كرها وأصبحت مقدراتنا بشكل أو بآخر فى يديها ، وكان أن أضعفت الدولة الإسلامية وظلت تقوض أركانها حتى الآن . وللأسف فإن السياسات الأوربية التى عملت على تقويض دولة الخلافة العثمانية لتحل الوثاق الذى كان يقى العالم الإسلامى شر الاندثار والتمزق ، لا زالت تؤدى دورها بين هذه الدول المفككة لتمنع قيامها موحدة من جديد ولتحاصر أى بادرة لتجمع يقودها إلى الوحدة والتكامل وتحقيق أسباب القوة .

٤ - وإذا كانت أوربا خاضت تجربة مماثلة انتقلت بها من عصر الامبراطوريات إلى عصر القومية التى تقوم على السيادة والاستقلال لمختلف القوميات التى كانت تتشكل منها الامبراطوريات فإنها تعود الآن وبقوة إلى التوحد من جديد مع أن الخروج من القوميات إلى الشكل القومى كان لأسباب حتمية مرت بها هذه الدول ، كما أن التشكل فى الوضع القومى قد جعلها تحقق تقدمها المادى الحديث ، هذه الوحدة تمليها ضرورات أكبر وتحديات أعظم وجدت فى السنوات الأخيرة من هذا القرن وجعلت العالم يتغير بسرعة كبيرة ، ربما بخطى أسرع من أى تغير آخر جرى فى العالم فى العصر الحديث تغيرا أبرز خصائصه أنه لا يعترف بغير الوحدات الكبرى ولا يعير التفاتا إلى الكيانات الصغرى ، إلا بمقدار ما يحقق مصالحه ، ويحقق أهدافه .

٥ - ونحن نناقش اليوم إحدى القضايا الهامة الخاصة بأمتنا ، وهى قضية الوحدة والتوحيد . كما قلت فالوحدة بين الشعوب الإسلامية هى أمنية لكل مسلم ، وهى كذلك ضرورة من ضرورات الحياة فى هذا العصر ، وهى كذلك السبيل الوحيد للتقدم والرقى وتحقيق الغايات التى وجد الإنسان المسلم من أجلها فى هذه الحياة .

فالدين الإسلامى الذى نؤمن به ، يقوم على ضرورة أن يكون المسلمون أمة واحدة ، تتراحم فيما بينها ، وتتعاون على البر والتقوى ، ويفرض أن يقود المسلمين خليفة واحد ، ولم يقبل فقهاء المسلمين تجزئة العالم الإسلامى ، واعتبروا الخروج على الخليفة بغيا ومروقا يجب أن يقاوم ، فهذه أمتنا أمة واحدة ، وأبونا واحد وإن زعم من زعم أننا لآباء ، ووطننا واحد وإن نجح الاستعمار بوسائله أن يجعله أوطانا .

٦ - وإذا نظرنا إلى خريطة العالم السياسية ، لا نجد دولا إسلامية يمكن أن يقال عنها أنها دولة كبرى بالمعنى الصحيح ، ولا نجد منها كذلك دولا متطورة بل هى جميعا من الدول النامية وإن اختلفت فى مدى الغنى والفقر بينها ، كذلك لا نجد روابط وحدوية بينها سواء فى المجال الاقتصادى أو فى المجال السياسى ، وإن وجدنا روابط تنظيمية تقليدية بينها أهمها رابطة المؤتمر الإسلامى وما تفرع عنه من منظمات أخرى مثل البنك الإسلامى للتنمية ، ووكالة الأنباء الإسلامية ، وكلها للأسف منظمات ضعيفة تسير فى إطار التنظيم المتوازى للعلاقات الدولية ، ولا تملك سلطات حقيقية تستطيع بها أن تلزم الدول على عمل شيء أو الامتناع عن عمل شيء .

الفكر الاتحادى الإسلامى

نستطيع أن نقول إن الوحدة هى أحد مقومات النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الإسلام ، بل لعلنا لا نغالى إذا قلنا إن هذا العامل يعد أهم العوامل فى الفكر الإسلامى ، إذ تقوم عليه العقيدة والشريعة فى آن واحد ، فالعقيدة الإسلامية تقوم على الوحدة ، فالله واحد ، وخلق كونا واحدا ، وخلق الإنسان من شخص واحد هو آدم ، وبنى الكون والطبيعة كلها على الوحدة والتناسق ، ولعل نظرية الوحدة فى العقيدة والشريعة الإسلامية هى التى أوجدت الفكرة .

ولقد راعى مفكرو الإسلام ذلك جيدا ونادوا بفكرة الدولة الواحدة ، وأساس ذلك عندهم أن رسالة الإسلام قد وضعت لتبلغ إلى الناس كافة وأن الشعوب المختلفة عندما تدرك كنهها لا شك أنها ستؤمن بها ، إذ هى تتفق مع فطرة الله التى فطر الناس عليها ، ويترتب على ذلك أن تتكون أمة إسلامية واحدة يحكمها قانون واحد وتخضع لخليفة واحد، على الأرض الواحدة ولقد شرع الجهاد لتحقيق هذه الغاية ، ووضع المسلمون تقسيما للعالم المعروف وقتهم إلى دار إسلام ودار حرب والدار الأولى هى التى تخضع للسيادة الإسلامية والدار الأخرى هى ما عدا تلك من الديار ، وعلى المسلمين أن ينشروا دعوتهم فى الديار الأخرى حتى تنعم بخيرات الإسلام أو أن يسمح حكامها بحرية العقيدة ، فيعم الإسلام الديار الأخر . على تفصيلات واسعة يعرفها الفقه الإسلامى فى دار الإسلام ودار العهد ، ودار الحرب [٤] .

وحدة عنصر الشعب فى الدولة الإسلامية

وإذا كانت الدولة الحديثة تقوم على وجود إقليم وشعب وحكومة ، فإن الدولة الإسلامية قد حرصت على وجود هذه العناصر فيها ، وإن كان لها نظرتها المختلفة إلى كل عنصر ، ويهمنا أن نبرز هنا موقفها من فكرة الشعب إذ يظهر منها بوضوح فقه أو فكر الوحدة .

تقوم الدول الحديثة على وجود الشعب ، وشعب الدولة هم الأفراد الذين يرتبطون بالدولة برابطة سياسية وقانونية ، ونظر إليهم - بوصفهم عنصرا فى تكوين الدولة - على أنهم وحدة واحدة - فكما أن للدولة إقليما واحدا ، فإنه لها شعبا واحدا .

ووحدة شعب الدولة ، وحدة قانونية وليست لزاما أن تكون وحدة طبيعية ، لأنها تنشأ عن وحدة النظام القانونى المشروع بالنسبة للأفراد المكونين لهذا الشعب ، ومن ثم فإن الشعب يعتبر وحدة قانونية ولو ضم أفرادا من أصل مختلف يتكلمون لغات متباينة ويدينون بأديان مختلفة .

ويعتبر الفرد من شعب الدولة إذا أدرج ضمن النطاق الشخصى لمشروعية نظامها القانونى ، يحدد القانون الدولى مدى هذا النطاق الشخصى بطريقة غير مباشرة ، أى عن طريق تحديد إقليم الدولة .

ولا شك أنه كلما كان الشعب يمثل وحدة طبيعية كلما أدى ذلك إلى تفوقه وإلى جعل الدولة التى يكونها قوية ومتقدمة ، والعكس صحيح ، فالوحدة القانونية وحدها ليست كافية لجعل الشعب قويا متجانسا ، بل يجب أن يشمل إقليم الدولة شعبا متجانسا ، أى أمة ، وهو أمر يبدو صعبا خاصة فى بداية تأسيس الدولة ، ويكشف لنا عن ذلك فوستيل دى كولانج صاحب المؤلف الهام « المدينة العتيقة » فهو يقول « لا ينبغى أن نجهل أن الشعوب الفطرية تحاول أمرا معضلا إذا أرادت إنشاء جماعات منظمة ، وأنه ليس من الهين إنشاء صلة اجتماعية بين مخلوقات شديدة التفرق ، كثيرة التقلب ، مغالية فى الحرية ، ولابد لجمع كلمتها ، وتأسيس قواعد عامة فيها ، وتعويدها على السمع والطاعة لأميرها ، وإذلال هواها لعقلها ، وعقل فردها لعقل جمهورها ، من شيء أقوى من

القوة وأجلّ من المنفعة ، وأوثق من المذاهب الفلسفية ، وأثبت من العقود الملزمة ، شيء يصل إلى كل قلب ويأخذ بكل شغاف .

وهكذا كانت المشكلة صعبة أمام الرسول - صلى الله عليه وسلم - عندما أراد أن يكوّن دولة المدينة فليس الأمر يتصل بجماعات متنافرة لم تتعود على الخضوع لسلطة أو الالتفاف حول شخص فحسب ، بل أن الأمر يتصل بعناصر غير متجانسة ويقوم غير قومه، ومنهم يهود ووثنيين ومنهم أيضا المسلمين من المهاجرين من مكة ، ومن الأنصار أهل المدينة .

فماذا حدث فى المدينة ؟

لقد قام الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعملية من أهم العمليات التى جرت فى العالم ، وهى عملية المآخاة بين المهاجرين والأنصار ، وجعلهم أمة واحدة من دون الناس ، ثم كتابة هذه الوثيقة التى وضحت الحقوق والواجبات المتبادلة بينهم من ناحية ، وطبيعة العلاقة بينهم وبين العناصر الأخرى التى يتشكل منها شعب المدينة من ناحية أخرى والتى عرفت فى التاريخ الإسلامى بالصحيفة .

بعبارة أخرى أقام الرسول - صلى الله عليه وسلم - العلاقات بين المسلمين على أساس الإخاء والتكامل الاجتماعى ، ثم وادع اليهود وعمل على ترغيبهم على الدخول فى الدين الجديد ، باعتبار أنهم أصحاب كتاب ، وأنه خاتم المرسلين والأنبياء ، ويبدو أنهم كانوا يتطلعون إلى مبعث نبى جديد فى هذه الفترة كانت العلاقات بينهم وبينه فى هذه الفترة فى أزهر صورها ، وجلسوا إليه فى فناء منزل (دمنة بن الحارث) فى ظلال النخيل وهو يقرأ عليهم الصحيفة ، فماذا جاء بالصحيفة خاص بشعب الدولة الإسلامية ؟

قد يكون من المناسب أن نعرض لما جاء بهذه الصحيفة بخصوص العلاقة بين المسلمين بعضهم البعض ، ثم علاقاتهم باليهود باعتبار وجودهم معه فى إقليم واحد ، هو يثرب .

كما أنه قد يكون من الأهمية بمكان أن نفرق بين ما إذا كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد أعطى اعتبارا لوجود عناصر وثنية مشركة بين سكان المدينة ، وما هى

حقوقهم وواجباتهم قبل الرسول ومن معه لنرد على من يقولون بصعوبة قيام الوحدة بين الدول الإسلامية لوجود عناصر غير مسلمة فى هذه الدول .

ولا شك أن الصحيفة وهى من أقدم وثائق التاريخ الإسلامى تعد نقطة بدء فى عملية هامة ، تعد من أهم أحداث التاريخ ، لأنها عملية بناء للرجال ، وهى أشد أعمال البناء على الإطلاق ، لقد تعب الفلاسفة والحكماء وهم يتصورون مجتمعا مثاليا يقوم على التآلف والتآخى بين أفراده فما نجحوا سوى فى الكتابة والتصور ، أما خلق أمة متجانسة قوية ، وتأسيس جماعة بهذه الروح التى عجب منها كافة من تصدى للكتابة فى التاريخ الإسلامى ، فهو أمر خص الله سبحانه وتعالى به نبيه - صلى الله عليه وسلم .

فماذا جاء بالوثيقة بهذا الخصوص ، وكيف كون الرسول - صلى الله عليه وسلم - شعب دولته ؟

جاء البند الأول من الوثيقة يقول :

« هذا كتاب محمد النبى ، رسول الله ، بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ، ومن تبعهم فلحق بهم ، وجاهد معهم .. أنهم أمة واحدة من دون الناس » .

وتعنى الأمة « الجماعة » ، وهى تعنى أيضاً الطريقة والدين . يقال فلان لا أمة له ، أى لا دين له ولا نحلة . يقول سبحانه وتعالى : ﴿ كنتم خير أمة ﴾ أى كنتم خير أهل دين .

فهذا البند يبين بوضوح أساس الرابطة بين شعب الدولة الإسلامية فهو الإسلام والإيمان ثم الصلة العقوية بالنسبة لغير المسلمين والذى عبرت الوثيقة عنه بقولها « ومن تبعهم فلحق بهم » .

وتبدو أهمية هذه الرابطة إذا ما تذكرنا الرابطة التى كانت تربط بينهم من قبل . لقد كانت رابطة القبيلة بكل ما يترتب على ذلك من آثار وأهمها التفاخر والأنساب ، والنصرة فى الحق والباطل ، وعدم الخضوع لسلطة أو نظام ، لقد كانت الهمجية تسيطر عليهم ، وكان خلافا هينا على أى أمر كفيل بإشعال حرب مستعرة وإقامة عداوة مستحكمة ، وثأرا يتوارثه الخلف عن السلف .

لذلك وصفت الحقبة التى عاش فيها العرب قبل الإسلام بالجاهلية ، وليس المقصود بالجهل هنا عدم العلم ، بل عدم الحلم ، ونذكر هنا بيتا شهيرا فى معلقة عمرو بن كلثوم :

ألا لا يجـــهلن أحـــد علينا فنجهل فوق جـهل الجـاهلينا

لذا غـير الدين الإسلامى هذه الرابطة القبلية ، وأبدلها برابطة عينية ، قوامها المساواة بين كل الناس ، وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون ، أو الدين ، وإن كان الدين أساسا لتحديد أمور فى الدولة الجديدة .

بعبارة أخرى ، لم يعتبر الإسلام فى تكون الدولة الجديدة ، الجنسية ، أو العنصرية ولا حتى التوطن فى بلد معين ، وإنما وحد بين الجميع بالفكرة أو العقيدة التى يعتنقها الكل عن رضا وإيمان . وهكذا أسس الرسول - صلى الله عليه وسلم - الدولة على رابطة الأخوة الدينية ، قررت الأخوة الدينية بين المسلمين على أنها شأن طبيعى من شئون المؤمنين يتحقق من تلقاء نفسه بمجرد الإيمان ويستتبع جميع آثاره من حقوق وواجبات . وقد غلبت أخوة الإيمان كل صلة سواها حتى صلة النسب فنسى الأخ أخاه . ويقول سبحانه وتعالى فى ذلك : ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ﴾ . كما اصطلح بها المتخاصمون واجتمع عليها المتفرقون ، فنسيت عدوات الجاهلية ، وأهدرت دماؤها وتراثها ، وأصبح المرء يجلس آمنا مطمئنا فى ملأ أو خلوة مع من قتل أباه أو أخاه وهو لا يخشى انتقامه ، ولا يتوقع أذاه .

كذلك كان شأن العقيدة الإسلامية فى العرب ، فقد ظهر الإسلام فى عنفوان تلك البعثة النفسية ، فأصاب بدعوته شاكلة القلوب ، ودانت له العرب ، فأصلح بينهم ، وجمع كلمتهم ، وحينئذ نفروا من البادية وانتشروا فى أقطار الأرض ، تنقاد لهم أعنة الأمم انقيادا يشبه المعجزات وأخرجوا للناس على حين غرة ، عددا كبيرا من الرجال الأكابر ومشاهير القادة ومؤسسى الملك .

الإخاء الإسلامى :

حرص الرسول - صلى الله عليه وسلم - على تحقيق ما جاء بهذه الصحيفة من أن المسلمين أمة واحدة ، وعمل فى سبيل ذلك بجهد كبير .

فقد حارب محمد - صلى الله عليه وسلم - العصبية الجاهلية وقال : « ليس منا من دعا إلى عصبية » ، واعتبرها نعرة جاهلية ، وقد بلغه أن بعض صاحبه عير آخر بأبيه، فقال عليه السلام له « إنك امرؤ فيك جاهلية » ، وردا على سؤال لأحد أصحابه يقول فيه: أمن العصبية أن يحب الرجل قومه ؟ فقال - صلى الله عليه وسلم - مفرقا بين المحبة والتعصب القبلى « ليس من العصبية أن يحب الرجل قومه ، إنما العصبية أن يعين قومه على الظلم » .

ونقرأ فى ذلك كلمات لأستاذنا الشيخ أبو زهرة يقول فيها :

« أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان وهو يعمل على إنشاء المدينة الفاضلة التى كانت الصورة المثالية التى كان يحلم بها الفلاسفة ولم يحددها ولم يستطيعوا تحقيقها ، رأى المسلمين قبائل شتى ، وأن العصبية لها بقايا فى نفوس بعضهم ، فألف بينهم بعقد ، سمى فى التاريخ الإسلامى بالإخاء ، فجعل كل رجل أخا لرجل يشاطره ماله وعيشه من غير أن تزول الملكية ، بل هو بمقتضى الأخوة الإسلامية يعطى أخاه عن طيب نفس راضيا ، فآخى بين المهاجرين والأنصار ، وآخى بين الأنصار بعضهم البعض .

إن هذا الإخاء عملية فريدة فى التاريخ الإنسانى كله ، والغريب أنها تمت بشكل قانونى ، لقد دعا الرسول أصحابه من المهاجرين والأنصار ، وأخذ يآخى بينهم كل باسمه ، ولم يستثن نفسه من القاعدة فآخى بينه وبين على ابن أبى طالب ، وتم هذا العمل بالشكل التعاقدى .

إن هذا العمل جعل من أهم معجزات الرسول - صلى الله عليه وسلم - إقامة تلك الأمة الواحدة المتجانسة ، ربما كظاهرة فريدة فى العالم كله ، فقد تمكن - صلى الله عليه وسلم - فى خلال ثلاثة عشر عاما أن يهدى ثلاثمائة مؤمن ومؤمنة إلى الصراط المستقيم ، رغم الاضطهاد والقسوة التى لقيها من أعدائه ، لقد نفث فى صحابته من روحه القوية ، فأوجد ثلاثمائة روح قوية فتية ، لم ينتزع ثقتها فيه لحظة واحدة ، ووقفت إلى جانبه على الرغم مما ذاقت من صنوف العذاب ، وفضلوا ترك الديار وركوب الصعاب ، وفراق الأهل على تركه والتخلى عنه .

يقول السير وليم موير المعروف بهجومه على الرسول - صلى الله عليه وسلم - وعلى الإسلام ، واصفا هذه الظاهرة الفريدة فى تكوين البشر : « فى وقت قصير كهذا ، انقسمت مكة حزبين متعادين بسبب ما جاء به محمد ، فانمحت الفوارق القديمة الأصل ، الموروثة ، فواصل العصبية والقبلية ، وأصبح هناك مؤمن وغير مؤمن ، وكان المؤمنون يتحملون صنوف الأذى والاضطهاد بصبر عجيب ، مفضلين الأذى على ترك دينهم العزيز ، لقد تركوا الديار والخلان والأموال وعبروا شطر الحبشة حتى تمر العاصفة ، ثم تركوا مع النبى بلدهم الذى يحبونه حتى الجنون تركوا كل هذا وهاجروا إلى المدينة ... » .

وفى المدينة حدثت نفس المعجزة بشكل أقوى ، لقد تصالحت قبيلتى الأوس والخزرج تحت لواء العقيدة الجديدة .

ولم تعد تلك الحروب المدمرة التى ظللتهم ردحا طويلا من الزمان تحدث بينهم ، وتمت كذلك عملية تاريخية ، عملية المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار .

والواقع أن أغلبية المهاجرين مع الرسول ، كانوا يعيشون فى مكة فى بحبوحة من العيش ، وها هم قد غادروا ديارهم ووفدا ضيوفا على المدينة ، فآخى النبى بينهم وبين الأنصار إخاء فريدا فى تاريخ العالم ، إخاء وفاء وإخلاص ، وأصبح لكل رجل من الأنصار أخ من المهاجرين يشاطره داره وماله وإبله وتجارته . وفى رأى كثير من المحللين ، كانت روابط الدم ، وقد كان الرجل إذا مات ، يرثه أخوه فى العقيدة لا فى الدم حتى حرم الله ذلك فى قوله تعالى :

﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ لقد استجاب المهاجرون والأنصار لدعوة الرسول للتآخى بينهم ، ومنذ ذلك اليوم أصبح كل مدنى له أخ مكى .

ومن الصعب أن نحاول التعبير بالألفاظ عن مقدار ما وصلت إليه من الإخلاص والسمو تلك الأخوة فى الله ، تلك الأخوة التى فاقت أخوة الدم لأنها ديانة سماوية ، فكل تلك القلوب التى تآخت فى حب الله لم تعد إلا قلبا واحدا قويا يخفق فى صدور عديدة ، كان كل أخ يحب لأخيه أكثر ما يحبه لنفسه .

لذا وصف المولى جل شأنه هذه الوحدة فى محكم آياته فقال تعالى : ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، سيماهم فى وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم فى التوراة ، ومثلهم فى الإنجيل كزرع أخرج شطئه فآذره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما ﴾ .

ودعاهم إلى التمسك بهذه الوحدة بشدة وعدم التفريط فيها فى العديد من الآيات ، كقوله تعالى : ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ .

﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم ﴾ ، ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم ، إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم ، فأصبحتم بنعمته إخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ﴾ ، ﴿ إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله ، والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض ﴾ .

كما أشار الله سبحانه وتعالى إلى تعدى هذه الظاهرة لحدود القدرة الإنسانية وإلى الطابع الإلهى فيها فى أكثر من آية : من ذلك قوله تعالى :

﴿ هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين ، وألف بين قلوبهم ، لو أنفقت ما فى الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم إنه عزيز حكيم ﴾ .

وقد عنى القرآن الكريم فى آيات أخرى بالثناء على عناصر الأمة المسلمة بعد أن تم لها عملية التآخى من ذلك قوله تعالى : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ، والذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ، والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا .. ﴾ .

والواقع أن هذا الإخاء هو أهم ما شد انتباه كل من كتب عن الإسلام وعن رسوله ، فهذا توماس أرنولد يصور هذه الظاهرة بقوله : « وقد جمعت فكرة الدين المشترك تحت زعامة واحدة شتى القبائل فى نظام سياسى واحد ، ذلك النظام الذى سرت مزاياه فى سرعة تبعث على الإعجاب ، وأن فكرة واحدة كبرى هى التى حققت هذه النتيجة تلك هى مبدأ الحياة القومية فى جزيرة العرب الوثنية » .

وهكذا كان النظام القبلى لأول مرة وإن لم يقض عليه نهائيا - شيئا ثانويا بالنسبة للشعور بالوحدة الدينية ، وكللت تلك المهمة الضخمة بالنجاح ، فلما انتقل محمد صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه ، كانت السكينة ترفرف على أكثر جزء من شبه الجزيرة العربية بصورة لم تكن القبائل العربية تعرفها من قبل ، مع شدة تعلقها بالتدمير وأخذها بالثأر ، وكان الدين الإسلامى هو الذى مهد السبيل لهذا الائتلاف .

كذلك أوضح الدكتور حسن إبراهيم - أهمية هذه العملية بقوله :

كان من أظهر آثار الإسلام أنه آخى بين المسلمين على اختلاف قبائلهم ومراتبهم ، وأحل الوحدة الوطنية محل الوحدة القومية ، فأصبحوا متساوين جميعا ، لا فرق بين السيد والعبد ، وغدوا كالبنيان المرصوص يشده بعضه بعضا ، وقد منَّ الله على المسلمين بقوله :

﴿ وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين ، وألف بين قلوبهم ، لو أنفقت ما فى الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم ، إنه عزيز حكيم ﴾ « الأنفال من : ٦٢ ، ٦٣ » .

كذلك أوضح أن الوثيقة التى عرضناها قد وحدت بين جميع المسلمين على اختلاف شعوبهم وقبائلهم ، واستطاع الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يجعل منهم أمة واحدة ألف الإسلام بين قلوبهم ، على أساس أن الأخوة الصحبة فى الدين مقدمة على غيرها من الصلات حتى صلة القرابة .

ولعل ذلك هو ما يفسر حرص الرسول - صلى الله عليه وسلم - على هذه الوحدة الوطنية وتحمله الكثير - هو شخصيا - فى سبيل صيانتها وبقائها ، ونذكر هنا حادثتين فحسب للدلالة على هذا الحرص :

الحادثة الأولى : جرت بعد غزوة حنين ، فطبقا لقواعد الأنفال ، أعطى الرسول - صلى الله عليه وسلم - لسادات قريش من مال الغنيمة ، فأدى ذلك إلى تهامس الأنصار ، وجعلوا يتحدثون إلى بعضهم البعض ، وقال بعضهم « لقى والله رسول الله قومه » .

ولقد كان بإمكان الرسول أن يأخذ من قال ذلك بالشدة ، ولكنه استدعى الأنصار حتى يقضى على أى بادرة للفتنة أو للتأثير على البناء الضخم الذى أقامه ، ومن ثم دار بينه وبينهم حوارا يعد من أفضل وثائق الأدب السياسى والإنسانى .

قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : يا معشر الأنصار مقالة بلغتنى عنكم وجدة وجدتموها فى أنفسكم .

قال الأنصار : منا من يقول ذلك ونحن نؤيده .

قال الرسول : ألم آتكم ضلالا ، فهداكم الله وعالة فأغناكم الله ، وأعداء فألف الله بين قلوبكم ؟

قال الأنصار : بلى والله ورسوله أمن وأفضل .

فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : ألا تجيبونى يا معشر الأنصار .

فقالوا : وبم نجيبك يا رسول الله ؟ لله ورسوله المن والفضل .

وقال النبى : أما والله إن شئتم لقلتم ولصدقتم « أتيتنا مكذبًا فصدقناك .. ومخذولا فنصرناك .. وطريدا فأويناك .. وعائلا فأسيناك » .

« أوجدتم يا معشر الأنصار فى العلالة من الدنيا تألفت بها قوما ليسلموا ، ووكلتكم إلى إسلامكم ؟ ألا ترضون يا معشر الأنصار أن يذهب الناس بالشاة والبعير ، وترجعوا برسول الله إلى رحابكم ، فو الذى نفس محمد بيده ، لولا الهجرة لكنت أمرأ من الأنصار ، ولو سلك الناس شعبا وسلكت الأنصار شعبا لسلكت شعب الأنصار » .

وماذا نتوقع من تأثير لهذا القول على أفئدة وقلوب قوم مؤمنين ؟ لقد امتلأت قلوبهم بالفرحة وغاصت عيونهم بالدمع ، والرسول منهم ومعهم وسيرجعون إلى المدينة به ،

العوامل المادية

توجد كافة مصادر الثروة فى العالم الإسلامى إذا نظرنا إليه ككتلة اقتصادية واحدة ، ولكن إزاء الانقسام الذى يوجد بين مختلف وحداته يعتبر دولة ناقصة الإمكانيات ، متخلفة عن إشباع الحاجات الأساسية للسكان .

فهناك مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية تنتج البترول ، وتستحوذ على القسم الأكبر منه على مستوى العالم ، كما أن لديها المخزون الرئيسى المتوقع أن يستمر طويلا بالمقارنة بالبترول الموجود لدى مختلف الدول ، ٧٠ ٪ من المخزون العالمى ، كذلك يستأثر العالم الإسلامى بقدر كبير من المواد الخام الموجودة فى العالم كالمطاط والفوسفات والجوت والقطن والنحاس والذهب والماس فضلا عن الشاى والكاكاو والبن ، فإذن يوجد فى العالم الإسلامى الطاقة والمواد الأولية بقدر كاف ، كذلك يوجد فى هذه الدول الأرض الزراعية الصالحة للزراعة فى السودان والصومال بكم كبير وتوجد أيضا بقدر لا بأس به فى الدول الإسلامية الأولى ، كما أن العديد من الأنهار الكبرى كالنيل والفرات ودجلة والأردن ، توجد فى العالم الإسلامى وتحيط به البحار والمحيطات الرئيسية فى العالم وهى مصادر للثروات الحية .

ويعتبر عنصر العمل من العناصر المتوافرة فى كثير من الدول الإسلامية .

إن التنوع المناخى فى داخل الأمة الإسلامية ووجود مصادر الطاقة والقوة العاملة والأموال والمواد الأولية يجعل العالم الإسلامى قادرا على تحدى العقبات التى تحول دون تكامله ، كما أن العالم الإسلامى مليء بالعقول المبدعة التى إذا أعطيت فرصتها فإنها تقدر على العمل والتنظيم والإنتاج بدليل أنها تبدع فى العالم الخارجى عندما تعطى الفرصة لذلك .

من هنا فإن العوامل المادية للتكامل والوحدة تتوافر فى أقاليم الدول الإسلامية ، وتكشف عن قدرات قوية لو استغلت فى إطار مجتمع واحد أو على الأقل سوق اقتصادى واحد لا يتأثر بالفواصل السياسية أو بالحدود الجغرافية المصطنعة التى وضعت بين مختلف أقاليمه لتحول دون اتصالها وتكاملها .

المبحث الثالث

سبل إقامة السوق المشتركة

أولا : توحيد التشريعات :

لابد من إيجاد التقارب بين أنظمة الدول الإسلامية قبل كل شيء ويحتاج ذلك إلى تنفيذ توحيد التشريعات الأساسية بينها ، إن الدول الأوربية قد أوجدت قانونا مشتركا يحكم مختلف الأمور التى توجد فى نطاق التكامل بينها كقوانين التجارة والاستثمار والشركات ، والضرائب وتعريفات الرسوم حتى أصبح هناك اصطلاح يطلق عليه القانون الأوربى European Law هذا القانون يتيح التعامل فى السوق المشتركة بسهولة ويسر .

ولن تحتاج الدول الإسلامية إلى بذل جهد كبير فى سبيل تنفيذ هذه الخطوة لسببين :

الأول : إن هذا التوحيد سيكون بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى ، وهى تراث فقهى وتشريعى لكل هذه الدول يحتوى على الأصول والقواعد التى تضبط تعاملاتها فى مختلف المجالات .

الثانى : إن هناك العديد من الخطوات والمجهودات التى تمت من خلال الحكومات والمجالس التشريعية ، وكذلك من خلال هيئات علمية عديدة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية فى هذه المجالات .

والأمر يحتاج إلى الإرادة الصادقة ، والعزيمة القوية لتطبيق ذلك ، وربما كانت منظمة المؤتمر الإسلامى ، هى أقدر الهيئات على تحقيق هذه الخطوة ،فيمكن لمجمع الفقه الإسلامى – وهو أحد الهيئات التابعة لها ، أن يطالب الدول الإسلامية بحصيلة كل الجهود التى بذلت فيها لتوحيد التشريعات ، خاصة الاقتصادية ، ويوحد بينها ثم يعرضها على الدول الأعضاء لترى رأيها فيها ، ثم يمكن للمنظمة أن تصدر قرارا بمضمون ما تتفق الدول الإسلامية على تبنيه منها ، وتتبع ذلك بعمل اتفاقات دولية تصدق عليها الدول الأعضاء خلال آجال تحددها .

رغم أنه فتح مكة ، وكان يمكن أن يتخذها عاصمة له ، ولطالما تاقت نفسه وقلبه إلى بيته وقومه وأرضه ، ولكن الله حبب إليه موطن الإيمان وعاد مع الأنصار إلى المدينة حيث لم يبرحها إلا فى أوقات قليلة وتوفى فى النهاية ودفن هناك .

أما الحادثة الثانية : فكانت إحدى حوادث الرد على مكائد اليهود الذين ظلوا يمارسونها لهدم التضامن الاجتماعى الكبير الذى أقامه الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى المدينة وترويها كتب السنة كالآتى : « مر أشاش ابن قيس بالأوس والخزرج وقد ألف الإسلام بين قلوبهم بعد تناحرهم سبع سنين فى يوم بعاث ، وأشاش هذا يهودى مدفوع من قومه لتفرقة المسلمين ، فقال : والله ما لنا معهم إذا اجتمعوا من قرار ، فعمد أشاش إلى فتى من اليهود ، فقال له جالسهم وأرو لهم ما قاله كل فريق فى آخر أيام العداوة ، ففعل، وتنازعوا وتواعدوا للقتال ونادوا « يا للأوس ، ويا للخزرج » ، وأخذوا السلاح ، ونزعوا للحرب فأثلج صدر أشاش وانسحب المهيج فى نعومة وتركهم يتطاحنون ، فجاء النبى وقال : « يا معشر المسلمين : الله الله - أبدعوة الجاهلية وأنا بين أظهركم بعد أن هداكم الله إلى الإسلام وألفكم به وقطع عنكم أمر الجاهلية واستنقذكم به من الكفر ؟ فبكوا وتعانقوا واصطلحوا » . ونزل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ يا أهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجا ﴾ .

ونستخلص من ذلك أن العامل الأول للوحدة والتكامل بين الدول الإسلامية ، هو عامل دينى ومعنوى وتاريخى ، يتصل بوحدة الدين فيها ، ووحدة التواجد على إقليم واحد مترابط ، ووحدة الآمال والأهداف التى تجعل من المسلمين أمة واحدة من دون الناس ، وهو بلا شك أهم العوامل وأقدمها .

ويجب مع ذلك ألا نتجاهل القوى المعارضة فى داخل المسلمين لقيام الحكم الإسلامى فى الدولة الإسلامية ، وتفشى الحركات الإلحادية والعلمانية والأيدلوجيات الشيوعية فى الشارع الإسلامى ، ولكن نصيب هذه الأفكار فى تقديرى ضئيل ، ولا يعبر عن القوى الشعبية الحقيقية التى تميز المجتمعات الإسلامية ، إنما لا ننسى أن من أول واجبات عودة الوحدة الإسلامية ، أن يتضح الخط الأيدلوجى الإسلامى الذى يقود المجتمعات الإسلامية فى الطريق الصحيح [٥] .

إن كل الدول - بما فى ذلك الدول الإسلامية - تقبل هذا الأسلوب بالنسبة للعديد من التشريعات التى تسرى فيها . ففى حالة منظمة العمل الدولية مثلا ، تقوم الدول بإصدار التشريعات التى تنفذ ما تضعه هذه المنظمة بالنسبة لما يسرى على القوى العاملة من تشريعات ، بل إن بعض الدول التى تأخذ بنظرية وحدة القانون ، تطبق هذه الاتفاقات بمجرد التصديق عليها ونشرها فى الجريدة الرسمية . وقد توحدت التشريعات الدولية فى مجال تحديد ساعات العمل وتنظيمه وكفالة حقوق الطبقة العاملة فى الأجازات وفى الضمان الاجتماعى ضد البطالة والعجز والشيخوخة ، وفى مجالات أخرى عديدة بهذا الأسلوب ، فهل يعجز أن توحد تشريعات الدول الإسلامية فى مجال الملكية والتكافل الاجتماعى وتطبيق أنظمة الزكاة الإسلامية ومنع التعامل المحظور فى الشريعة - كالربا - الخمر - الميسر ، على سبيل المثال .

لا أعتقد أن هناك صعوبات كبيرة فى ذلك .

ثانيا : المشروعات المشتركة :

يمكن باتباع أسلوب المشروعات المشتركة تحقيق تقدم كبير فى مجال التكامل والتوحد بين الدول الإسلامية ، ذلك أن هذا الأسلوب لا يحتاج إلى عناء كبير ، وهو موجود بشكل أو بآخر بين الدول الإسلامية ، أو بين كتل منها على الأقل ، والمطلوب تطويره وإزالة العقبات التى تقف فى وجهه ، فرءوس الأموال موجودة فى قطاع كبير من دول النفط ، والأراضى القابلة للزراعة موجودة بدورها فى دول كثيرة ليست قليلة ، كالسودان والصومال ، والقوى العاملة موجودة فى دول إسلامية ليست قليلة كمصر ، وبنجلاديش ، وباكستان ، وأندونيسيا ، والأمر يحتاج إلى خبرة المنظرين وتعاون السياسيين والاقتصاديين فى مختلف هذه الدول ، وهنا تبدو أهمية وحدة التشريعات حيث من الضرورى أن تتبع الدول الإسلامية نظاما يعتمد على اقتصاديات السوق وإطلاق التعاون بين الاقتصاديين لتكوين مثل هذه المشروعات والتشجيع عليها بالسماح لتجربة دخول الأموال وخروجها وتسهيل تأسيس الشركات ، وكذلك تسهيل دخول وخروج العمال بين الدول الإسلامية ، واتباع سياسة ضريبية وجمركية مواتية لإقامة المشروعات المشتركة.

وإننى لأتوق لقيام شركة زراعية كبيرة فى السودان تمولها السعودية وتعتمد على العمالة المصرية والسودانية وتكون سلة الغذاء لكل الدول الإسلامية ، فى إطار نظام المشروعات المشتركة .

التكامل الجزئى :

توجد مجموعات من الدول الإسلامية أكثر تشابهاً من غيرها فى كثير من الأمور ، كمجموعة دول الخليج ، ومجموعة دول المغرب العربى مثلا ، وقد يكون من المناسب أن تبدأ هى بتحقيق تكامل اقتصادى بينها كمرحلة تمهيدية لاندماج فى سوق إسلامية مشتركة واحدة ، وهذه الخطوة قد تسهل تحقيق الهدف النهائى بإقامة السوق الموحدة كليا .

اتفاقات التجارة :

قد يكون من المناسب تشجيع التعاون التجارى والاقتصادى بشكل عام .

ورغم توضيحنا لأهمية الاتحاد والتكامل بين الدول الإسلامية فيجب ألا ننسى أن هناك العديد من المعوقات التى تقف فى وجه هذا التكامل ، فالأنظمة السياسية التى أقيمت فيها تحول دون إتمام الكثير من العمليات لأن الاتحاد والتكامل الاقتصادى من شأنه تفتيت الحواجز وإضعاف التشبث بالسيادة وزيادة الإحساس بأن الحدود والحواجز الساسية مصطنعة ، مما يؤدى فى النهاية إلى تغيير فى موازين القوى الحاكمة وتحطيم مراكز النفوذ التى تستفيد بالتجزئة والتفتيت .

يقولون بتشابه المنتجات بين الدول الإسلامية ، وبعدم نمو السوق فى معظم دولها ، وبعدم حيازتها للتكنولوجيا الكفيلة بالتنمية والتطوير ، ورغم صحة بعض ما يقال ، إلا أن ذلك يسود فى ظل أوضاع الفرقة والتجزئة وعدم استفادة كل مما لدى الآخر ، والأمر لن يكون أبدا فى حالة التكامل ، والوحدة .

والواقع أن التحدى الحقيقى لقيام السوق والتكامل يتمثل فى القوى الدولية الاقتصادية المتربصة بنا ، لذا لا ينبغى تصوير الأمر كأنه معركة حربية ، وإنما لابد من بث الإحساس لدى هذه القوى بأننا نريد التعاون معها وبأننا لسنا خارج دائرة المجتمع الدولى والنظام الاقتصادى الدولى ، إنما لابد من السماح لنا بالتوحد والتواجد كمجموعة لها وجودها وأهميتها ، كدول فاعلة Subjects يتم التعامل فيها بالبيع والشراء ، وبسائر صور المعاملات .

والواقع أنه يلزم ، لتحقيق التكامل بين العالم الإسلامى ، أن يتوافر نظام لأسواق مالية كبيرة يسمح فيها بتداول الأسهم والصكوك لكل الأفراد ولكل المشروعات التى تقام فى أى جزء من العالم الإسلامى ، كما أنه يجب إقامة مصارف إسلامية تعمل فى داخل الدول الإسلامية بعد تنقية التجربة مما شابها من عيوب ، وبالجملة فإن تحقيق الاستفادة برأس المال فى الأقطار الإسلامية من أهم السبل الكفيلة بتحقيق التكامل وقيام السوق المشتركة .

كذلك فإنه يجب اتخاذ خطوات مدروسة ومتدرجة نحو فتح سوق العمل لكل الأفراد فى الدول الإسلامية ومنع كافة القيود التى تضعها الدول فى وجه حرية الحركة والانتقال بين الدول الإسلامية ، مع الاهتمام بتنمية هذه القوى وتدريبها لكى تكون قوى مبدعة ومنتجة وعدم تركها للضياع والبحث عن أى عمل لا فائدة منه .

ويمكن أن يتم ذلك على مراحل فى إطار اتفاقات ثنائية أو جماعية مع إعطاء منظمة دولية - كمنظمة المؤتمر الإسلامى - حق توجيه الفكرة وإعداد الاتفاقات واتخاذ الخطوات المناسبة .

واعتقد أن تقوية منظمة المؤتمر الإسلامى وتنفيذ ما اتخذته من مقررات لإقامة السوق الإسلامية المشتركة [٦] ، ولتحرير التجارة بين الدول الإسلامية ، وزيادة التبادل التجارى بين هذه الدول وإعطاء المنظمة وهيئاتها الاقتصادية ، مثل البنك الإسلامى للتنمية والمركز الإسلامى للتدريب التقنى والمهنى والبحث العلمى والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ، والمركز الإسلامى لتنمية التجارة والصناعة ، الفرصة للعمل الجاد بين الدول الإسلامية ، يعتبر من أهم العوامل التى تكفل التدرج فى إقامة السوق وتحقيق الوحدة الاقتصادية ، ثم السياسية بعد ذلك بين الدول الإسلامية .

والواقع أن العديد من المؤتمرات الإسلامية التى عقدت فى إطار هذه المنظمة ، قد قدمت برنامجا لإقامة السوق يبدأ بالمشروعات المشتركة وتشجيع التبادل التجارى فى مختلف المجالات ، وينتهى بوضع نظام جمركى موحد وحرية كاملة لانتقال الأشخاص والمنتجات ، والمهم هو التنفيذ [٧] .

الخاتمة

عرضنا لدراسة فكرة الوحدة والتكامل بين الأقطار الإسلامية فى المجال الاقتصادى على وجه الخصوص وفى إطار نظرية السوق المشتركة من خلال مباحث ثلاثة ، تناولنا فى المبحث الأول المقصود بفكرة السوق المشتركة ، ثم عرضنا للمزايا الرئيسية التى تحققها فكرة السوق المشتركة من زيادة الإنتاج واتساع فرص العمل والإسراع بخطى التنمية ، ثم عرضنا فى مبحث ثان للعوامل التى يقوم عليها التكامل وتتم وفقا لها الوحدة بين دول السوق حيث عرضنا للفكر الاتحادى الإسلامى وكيف يمثل العامل المعنوى للتكامل والوحدة ، وأشرنا بعد ذلك للعوامل المادية للتكامل والمتمثلة فى تنوع المنتجات وتوافر المواد الخام وقوى الطاقة والعوامل الطبيعية والبشرية وبينا أن كل هذه العوامل لو استغلت بشكل موحد لأتت بالخير والفائدة لكل الدول الإسلامية وأخيرا تناولنا السبل المقترحة لإقامة السوق والتى يجب أن تقوم على التنويع عن طريق تشجيع المشروعات المشتركة وتسهيل التبادل التجارى بين الدول الإسلامية وتشجيع المنظمات القائمة بين الدول الإسلامية على العمل بتنفيذ مقرراتها ، ثم تكوين سوق للأوراق المالية بين الدول الإسلامية إلى غير ذلك من الوسائل المقترحة إلى أن يتم وضع نظام جمركى موحد للدول الإسلامية والسماح بحرية انتقال الأشخاص والسلع بين مختلف أقطارها .

الهوامش

١ - راجع : راشد البراوى ، الموسوعة الاقتصادية - دار النهضة العربية - القاهرة ، ١٩٧١ م ، ص ٣٠٢ وما بعدها .

- راجع مقال صالح السدلان - بعنوان « الأسس والأهداف لإقامة سوق إسلامية مشتركة » ، ندوة « نحو سوق إسلامية مشتركة » ، مركز صالح كامل - للاقتصاد الإسلامى - بجامعة الأزهر ، ص ٢ .

٢ - د. عبد العظيم الجنزورى ، الأسواق الأوربية المشتركة .

٣ - قام الرئيس الأمريكى فى شهر « يناير ١٩٩٢م » بزيارة اليابان والمناطق الصناعية الجديدة فى جنوب شرق آسيا بهدف واحد هو فتح أسواق هذه الدول أمام المنتجات الأمريكية التى صارت تعانى ركودا أدى إلى تزايد البطالة فى أمريكا ، راجع بحثنا عن المتغيرات الدولية الجديدة ومكان الاقتصاد الإسلامى فيها ، والذى قدم لندوة عقدت بمركز صالح كامل - للاقتصاد الإسلامى فى بداية عام ١٩٩٢م .

٤ - راجع تفصيلات واسعة عن ذلك فى مؤلفنا : العلاقات الدولية فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية ، طبعة ١٩٨١م ، ص ٦٠ وما بعدها .

٥ - راجع فى التحديات التى تواجه الوحدة الإسلامية ، دراسة الدكتور السيد عليوه التى نشرت أوراق السوق الإسلامية المشتركة ، الندوة السابق الإشارة إليها ص ١١ وما بعدها .

٦ - أصدر المؤتمر الثانى عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى نوفمبر عام ١٩٨٠م قراراً بإنشاء سوق إسلامية مشتركة ، وتضمن قراره تشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية والبدء فى تنفيذ برنامج لتحرير التجارة لتحقيق تعاون أوثق بين الدول الإسلامية .

٧ - راجع على سبيل المثال قرارات مؤتمرات القمة التى عقدت فى أنقرة عام ١٩٨٠م وفى مكة عام ١٩٨١م ، والمؤتمرات الوزارية التى عقدت فى غضون عامى ١٩٨١م ، ١٩٨٢م .

- راجع دراسة أ. د. عبد الرحمن يسرى عن مراحل التكامل الاقتصادى الإسلامى فى إطار الظروف المعاصرة ، ندوة مركز صالح كامل ، ص ٥ وما بعدها ، ودراسة د. صلاح الدين محمد زين الدين عن السوق الإسلامية المشتركة ، المنهج والمشكلات والاستراتيجية ، ودراسة أبو الحسن على صادق عن التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية وجميعها قدمت فى الندوة المشار إليها .